### من جرائم المتمرد ومافيا الفساد

# «الميثاق» تنشر وثائق تكشف أساليب علي محسن في ممارسة الفساد والاحتيال على رجال الأعمال

**< حصلت «الميثاق» على وثائق تكشف عن سلسلة جديدة من جرائم الفساد واستغلال النفوذ واختلاس المال العام ونهب الأراضي ومحاربة رؤوس الاموال من خلال الحرب التي يشنها عليهم المتمرد علي محسن وشبكة من عصابات الفساد.**

**علي الشعباني**

ومن تلك الجرائم التي كشفت عنها الوثائق قضية المقاول ورجل الاعمال فارس احمد الحميدي الذي لايزال يبحث عمن ينصفه من جور الظلم الذي لحق به وحوله من رجل أعمال الى فقير بعد أن تعرض لعملية نصب واحتيال من قبل مافيا يتزعمها المتمرد علي محسن.

الوثائق التي نستعرضها تبين ارتكاب سماسرة علي محسن وبإشرافه لعدد من جرائم الفساد والنصب والتزوير، حيث يقول المقاول فارس الحميدي في عرض الوثائق: تعرضت لعملية نصب واحتيال كبيرة من قبل المدعو يوسف قائد الحاشدي الذي يعتبر أحد المقاولين المقربين من علي محسن، حيث تقاولت من الحاشدي بناء هناجر لعدة ألوية عسكرية وهي في اللواء ٣١ مدرع واللواء ١٢٧ مشاة واللواء ١٩ مشاة، واللواء ١٥ مشاة، ولـواء المدفعية كهلان، واللواء ١٢٢ مشاة واللواء ١١٩ مشاة، واللواء ١٣١ مشاة، بأبعاد (١٠٠*٢٤ متراً) لكل هنجر تستخدم لحفظ المعدات القتالية.

قمت بذلك العمل بناء على توجيهات واضحة من علي محسن موجهة لدائرة الاشغال العسكرية تحمل رقم (٢٠٤٤ / ٧) بتاريخ ١٠/١٢/٢٠٠٧م والتي كلف فيها علي محسن المدعو يوسف الحاشدي للقيام بتلك الانشاءات وبموجبها قمت بعمل عقد شراكة ومقاولة من الحاشدي، وقد سلمت ٦٤ الف دولار ونفذت أعمالاً بـ٦٥ مليون ريال وقد أثبت ذلك بعقود ووثائق رسمية.

ويضيف الحميدي: بعد أن قمت بتنفيذ تلك الاعمال وتسديد المبلغ المذكور طلبت من دائـرة الاشغال العسكرية وعلي محسن بصفته قائد المنطقة الشمالية الغربية قائد الفرقة الاولى مدرع الذي أصدر التكليف المرفق في الوثائق بصرف مستحقاتي المالية.. الا أنني تفاجأت بأن الاشغال العسكرية تنفي حقيقة وجود أي محررات أو رسائل من علي محسن بالقيام بتلك الانشاءات، كما ادعى علي محسن عدم صحة التكليف بعد أن استكملت بناء الهناجر في تلك المعسكرات التي فتحت أبوابها لنعمل في بناء تلك الهناجر وبعلم قياداتها وعلي محسن.

ويشير الحميدي إلى أنه بعد متابعة تم تهريب الحاشدي- المقاول الموجه له بالتكليف من علي محسن من نيابة الفرقة التي وجه علي محسن بحبسه للنظر في القضية ولكنني تفاجأت بعدها أنه تم الافراج عنه دون ضمانات..

وعلمت انه دفع مبلغ (٦٠) الف دولار لقائد حرس علي محسن العندولي الذي أفرج عن الحاشدي دون أن يتم تسديد تكلفة الهناجر التي تم بناؤها ولا أحد يعلم لمن صرفت تكلفتها بعد تسليمها بمحاضر رسمية خاصة وأن المقاول الحاشدي تم الافراج عنه ويعتبر واحداً من سماسرة علي محسن..

هذه القضية تثبت بالأدلة والوثائق الدامغة على وقوع عدد من جرائم الفساد أهمها استغلال المتمرد علي محسن لنفوذه لمخالفة القوانين والأنظمة بتكليفه بشكل مباشر وإرساء مناقصات وأعمال وتوكيلات لعدد من الشركات الإنشائية والتجارية الخاصة به وبالمقربين منه ويتضح ذلك في الوثيقة رقم (١) والممهورة بتوقيع علي محسن وصادرة من مكتبه وتنص على التالي «نص الوثيقة»:

في هذه الوثيقة حاول المدعو الحاشدي وبمساندة قائد حرس المتمرد علي محسن تضليل الجهات المختصة في وزارة الدفاع والاشغال العسكرية والقضاء بنشر إشاعات بأنها مزورة وليست صادرة عن علي محسن من أجل الاستيلاء على مستحقات ومخصصات الاعمال الانشائية التي قام بها المقاول الحميدي، فيما الوثيقة رقم (٢) وبخط النقيب محمد قناف الضنين والـذي يحمل بطاقة عسكرية رقم (٥٥٢١٥) بتاريخ ٦/٥/٢٠٠٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

عقد اتفاق

الأخ / مدير دائرة الأشغال العسكرية

المحترم

والتي ضمن فيها بأن التكليف الصادر من الفرقة صحيح بما في ذلك توقيع علي محسن ورقم الوثيقة حيث أقر بذلك أمام النيابة ليتم الافراج عن المدعو الحاشدي، وقد تم قبول تلك الضمانة الخطية بناءً على توجيهات قائد حرس علي محسن وبحكم قرب النقيب محمد قناف الضنين منه.

وتشير تلك الوثائق إلى واقعة النصب والاحتيال التي قام بها المذكورون على المقاول فارس الحميدي الذي دفع مبلغ (٦٠) ألف دولار للحاشدي الذي وقع على سند استلام بـ(٤٠) ألف دولار كجزء من المبلغ المتفق عليه وهو ما تؤكده الوثيقة رقم «٣» ليتبعها مبلغ (٢٤) ألف دولار موثقة في سند استلام خطي موقع في الوثيقة رقم (٤).

أما الوثيقة رقم (٥) فهي تثبت ان المتمرد علي محسن هو من يقف خلف مافيا الفساد والنصب والاحتيال، فتوضح الوثيقة عرضاً شكا فيه المقاول الحميدي قضيته للمتمرد علي محسن بتاريخ ٢٨ / ٣ / ٢٠٠٩م ويطلب منه اعـتـمـاد الاعـمـال الـتـي تم انشاؤها وتسليمها وإعطاؤه مخصصاته كون الاعمال قد انجزت وبعلم علي محسن الـذي تـحـايـل فـي توجيهه على طلب الحميدي ووجـه وكيل نيابة المنطقة والفرقة بالتحقيق في الشكوى والرفع اليه ليتم عندها شخصنة القضية بين المقاول الحميدي والحاشدي وكأن لا دخل له بالقضية وعلى الرغم من ذلك فالمقاول الحميدي يصر على نيل حقوقه بالطرق المشروعة وعمل بتوجيه عـلـي محسن وعرض القضية عـلـى وكـيـل نيابة المنطقة والـفـرقـة العقيد الـقـاضـي عـبـدالله الزبيدي الذي أفاد في عرضه لعلي محسن أن المقاول الحاشدي قـد حصل على تكليف بالاعمال الانشائية من قبل الفرقة وتحت توقيع أركان حرب الفرقة الأولى مدرع الذي حرر عقداً باطناً بموجب عقد واتفاق ومقاولة بينه وبين المقاول فـارس الحميدي الـذي قام بتلك الاعمال بمعداته ومن أمواله بحسب إفادة مهندس المشروع وبتكلفة (٦٥) مليوناً إضافة الى دفعه مبلغ (٦٤) الف دولار للحاشدي مقابل أن يدخل شريكاً في تلك الاعمال، كما أفاد وكيل النيابة أن المدعو الحاشدي لديه عدة شكاوى في الاشغال العسكرية لعدم قدرته على تنفيذ تلك الاعمال.

وأوصى وكيل النيابة في عرضه لعلي محسن مخاطبة دائرة الاشغال العسكرية بعدم التعامل مع المدعو الحاشدي وتوقيع العقود مع المقاول الحميدي حسب ما تبينه الوثيقة رقم (٦) الا أن المتمرد علي محسن ظل يراوغ في توجيهاته على الرغم من عرض وكيل النيابة.. حيث حرر بقلمه في أعلى العرض بالوثيقة رقم (٦) «المكتب تحرر رسالة بتوقيف مستحقات المقاول الحاشدي حتى يتم الفصل في قضية المقاول الحميدي»، متنصلاً بذلك عن جوهر القضية، حيث هدف من ذلك التوجيه الى مماطلة وتمييع قضية المقاول الحميدي الذي يناشد رئيس الجمهورية ووزير الدفاع بإنصافه وصرف مستحقاته بعد أن وصل الى حد الافلاس.

## الصم والبكم في تعز يطالبون بإيصال مساعداتهم

**< ناشد الصم والبكم في محافظة تعز الأخ شوقي أحمد هائل- محافظ المحافظة- بتخفيف معاناتهم وتسليمهم حق المنح وحق العمل بحسب القانون ١٠٪، وكذلك إيجاد باصات لنقل المعاقين الى الدراسة، حيث والكثير منهم يتعرضون لحوادث سير، كما طالبوا بمدرسين مؤهلين وبتوفير ما يحتاج اليه المعاقون عبر المحافظة وليس عبر المتابعة في صنعاء وإنهاء تعقيدات المركزية.**

**وأشـاروا في شكواهم الى أنهم يدرسون وليس لديهم مترجمون، إضافة الى أن الدراسة غير منتظمة، خلافاً على أن المعاهد والمدارس الخاصة بهم كلها بالإيجار ويُستقطع من مساعداتهم التي كثر المشرفون عليها ولا يصل اليهم إلا النزر القليل منها.**

## الشيخ محمود دائل يروي قصة حصار منزله وقتل الطفلة افتخار من قبل مليشيات صادق سرحان

**ماريا الهمداني**

**ناشد الشيخ / محمود دائل ناجي من سكان منطقة الهشمة / التعزية رئيس الجمهورية بسرعة توجيه الأجهزة الامنية في محافظة تعز للقيام بدورها وانقاذ الحالمة من الجرائم التخريبية والاعتداءات الغاشمة لمليشيات الفرقة الأولى مدرع بقيادة العميد/ صادق سرحان الذين يمارسون جرائم سطو مسلح وسلب ممتلكات وأراضي المواطنين، مطالباً بتحرير تعز من شرهم ..**

**«الميثاق» تنشر بقية ما قامت به مليشيات صادق علي سرحان بحق الشيخ محمود دائل كما رواها بنفسه :**

ما حدث انه تم محاصرة منزلي، منذ الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة السادسة مساءً منتصف الشهر الجاري وكان فيها الأطفال والنساء من أفراد أسرتي، وقد شاهدتم بعيونكم الأضرار التي لحقت بالمنزل، بالاضافة إلى إثارة الرعب والخوف بقلوب الأطفال وسكان المنطقة ، حينما باشروا بإطلاق الرصاص الحي على جميع نوافذ المنزل واستخدموا قذائف (آر- بي - جي ) وبالمعدلات والبوازيك، لقد كان الاعتداء الذي شنته ضدي مجاميع مسلحة بقيادة ابن صادق علي سرحان، كان باطلاً وغير مبرر والغرض منه السيطرة والنهب لممتلكاتي وارضي التي أبسط عليها منذ أكثر من قرن أباً عن جد..

لقد تفاجأت بامرأة تدعي ملكيتها لأرضي وعمدت إلى بيعها وعندما منعتها عن ذلك فوجئت بمجاميع صادق سرحان تحاصر منزلي، عندما تواصلت مع صادق سرحان وأكدت له ان هذه أرضي ولا صحة لملكية أي شخص غيري استمر على غيه، فهؤلاء مرتزقة أكملوا سرقة السيارات ونهبها ، ليستبدلوا ذلك بنهب الأراضي وحقوق الآخرين، فلست الوحيد من أقدموا على نهب أرضه، وممتلكاته، وإنما هناك الكثير منهم..

لقد أبلغت الجهات الامنية بشخص يدعي أنه شيخ واسمه مختار المخلافي الذي سبق وان اعتدى على ولدي وهدده بالقتل، وقد تم استدعاؤه إلى النيابة والتحقيق معه حول ذلك ومازالت القضية منظورة بالنيابة، وذلك لإثبات الملكية أمام القانون، وليكف هؤلاء عني وما يقدمون عليه، وأبلغت بكل الاعتداءات التي كانت تحدث لي من قبلهم واتخذت الطريقة القانونية حيال ذلك ، ألا أنهم عمدوا إلى النهب، فإن كان لهم حق بذلك كان عليهم الامتثال للقانون ، والـذي بدأ بالاصطفاف واللجوء مع صادق سرحان ليكون طرفاً مسانداً له بذلك ، في حين أن سرحان تواصل معي وأوضحت له حقيقة الأمر بأن الأرض ملكي ولدي ما يثبت ذلك .

ومازالت القضية منظورة لدى الجهات المعنية ، والذي عمد بعد ذلك إما بإطلاق الرصاص الحي على العمال بالأرض، وإما بإحراق الخشب، ونهب مواد البناء، أعود إلى الحصار فلم ينقذ منزلي من الحصار سوى التواصل مع المشائخ وأعضاء من مجلس النواب ووزارة الداخلية ومحافظ تعز وكل الشخصيات الكبيرة، وطلبت منهم التدخل السريع ونجدتي وفك الحصار عن أسرتي ووقف إطلاق النار الذي ظل متواصلاً طيلة اليوم، ولم تستطع أجهزة الأمن التي حضرت الساعة الرابعة عصراً أن تحرك ساكناً، وظلت تنظر الوضع من بعيد فقط ، فأين هي هيبة الدولة التي يجب أن تمنع أمثال هؤلاء وتوقفهم عند حدهم من اعتداءات ضد الآخرين وأخذ حقوقهم بالقوة وبالبلطجة، فلا يستطيع أحد أن ينسى هذا الاعتداء الهمجي الذي قام به صادق سرحان، بشهادة شهود عيان، والذي حدث على مرأى ومسمع الجميع ، وما صرح به احد أقارب صادق سرحان كاذباً، وإلا فكيف أمر مليشياته بالانسحاب بعد وساطة المشائخ بفك الحصار عن المنزل ووقف إطلاق النار والاعتداء، الذي أودى بحياة الطفلة افتخار (١٣) ربيعاً، والتي كانت تعمل لدينا بالمنزل وجرح أحد أحفادي، وحينها كانت على بعد أمتار من منزلي في ظهر ذلك اليوم، ولم اعلم أنها قُتلت الا في وقت العشاء لأن الرمي والاعتداء والتهجم كان بصورة عشوائية على منزلي وعلى سكان المنطقة كذلك، ولا توجد أية وساطات حقيقية تدخلت بصورة مباشرة لمعالجة الوضع الراهن، ولا نزال نترقب هجوماً آخر قد يشنه علينا فهو يتهددنا بين الحين والآخر، وبعد وقف إطلاق النار أقدمت الاجهزة الامنية بأخذ خمسة من أبنائي وأحفادي من المنزل والذين لم تكن بحوزتهم أي نوع من أنواع الاسلحة ومحاصرين داخل المنزل وقد دخلت المجاميع المسلحة إلى منزلي، بعد ذلك أخذت ما كان بها من بصائر ملكية وكل الأشياء التي بداخله، فبثت الخوف والرعب بنفوس الأطفال والنساء فالأضرار النفسية والمعنوية أكثر بكثير من أي أضرار مادية تُذكر.

وما أود- أخيراً- قوله : أقدم مناشدة إلى رئيس الجمهورية ووزير الداخلية ومحافظ تعز والأجهزة الامنية والوجهاء وكل أبناء محافظة تعز على أن يقفوا بالمرصاد لمثل هذه الأعمال التخريبية وهذه الاعتداءات الغاشمة التي تجلب الدمار للوطن وتعيق التقدم والتنمية وإعادة الأمن والاستقرار، ونطالب محافظ محافظة تعز/ شوقي احمد هائل بتكليف لجنة حقوقية وأمنية لتقدير حجم الأضرار التي لحقت بالمنزل ومعرفة ما تم أخذه من المنزل وتطبيق القانون لنا أو علينا، والإفراج عن أبنائي الذين لا يزالون محتجزين لدى الجهات الامنية..